الكفاح الاقتصادى ضد الصهيونية

للأستاذ برهان راغب الدجانى

حينما بدأت الصهيونية غزوها لفلسطين بعد الحرب العالمية الأولى كان هذا البلد متأخراً من الوجهة الاقتصادية تأخراً كبيراً . فالصناعة كانت فى بدء نشوئها ، وكانت طرقها قديمة غير مجدية . والمعرفة الفنية اللازمة لصناعة حديثة كانت معدومة تقريباً ، كما أن نظام الحكم لم يكن يشجع على نشوء الصناعة أو على التطور الاقتصادى بشكل عام . ولم يكن حال الزراعة أفضل من حال الصناعة ، فقد كانت هى الأخرى متأخرة تستعمل الطرق الساذجة القديمة . وكان يمنع تقدم الزراعة نظام الأعشار والضرائب ، ونظام توزيع الأراضى الذى جعل معظمها فى أيدى قلة من الناس يعيش معظمهم خارج فلسطين . وقد سبب نظام توزيع الأراضى فيما بعد كارثة سياسية بالإضافة إلى أضراره الاقتصادية كما سنرى .

وقد كان تفوق الصهيونية الاقتصادى ساحقاً فى بادئ الأمر ، فقد نص الانتداب الفلسطينى على وضع البلاد فى أحوال اقتصادية وسياسية تساعد على إنشاء الوطن القومى اليهودى ، واستغل الصهيونيون هذا النص استغلالا تاماً فأصبح جهاز الحكم أداة طيعة تسهل لهم تحقيق مشاريعهم الاقتصادية المختلفة ، ثم استطاعوا أن يوظفوا فى فلسطين كميات طائلة من الأموال جمعوا معظمها من أثرياء اليهود فى مختلف أنحاء العالم ، وأوجدوا مؤسسات مالية تغذى مشاريعهم الاقتصادية على أساس تجارى ، وأخرى تغذيها على سبيل الهبة والتبرع كلما لاقت الصعوبات . ولم تكن تعوز اليهود المعرفة الفنية ، فقد جاء معظمهم من بلاد صناعية متقدمة فى أوروبا ووضعوا خبرتهم للقيام بمختلف المشاريع .

وقد استطاع اليهود بفضل هذه الأمور إنشاء نظام اقتصادى واسع فى فلسطين ، كلفهم زهاء مائة وخمسة وعشرين مليون جنيه . وقد وظف اليهود حوالى خمسة عشر مليوناً من الجنيهات فى إنشاء عدد كبير من الصناعات المتنوعة ، وأنفقوا ما يقارب عشرة ملايين من الجنيهات على تنمية زراعة الحمضيات ، أما الباقى فوزع بين أنواع الزراعة الأخرى وتكاليف البناء والعمران والمشاريع الإنشائية والتجارية المختلفة .

أما الأهداف التى كان الصهيونيون يرمون إلى تحقيقها بالوسائل الاقتصادية فهى ثلاثة :

العالمية ، وكانت صناعة الموالح أحد الأركان الأساسية للحياة الاقتصادية اليهودية . وهناك أسباب أخرى بالطبع مثل سوء المواصلات ومقاطعة العرب وسواها . ولكن هذه الفترة انتهت بإعلان الحرب التى قطعت فلسطين وكثيراً من البلاد العربية المجاورة عن مصادر الإنتاج الصناعى فى العالم ، فانتهز اليهود الفرصة وأحيوا كثيراً من الصناعات الميتة وأنشأوا صناعات أخرى ، جنوا منها فى فترة الحرب أرباحاً طائلة .

وبالرغم مما يبدو على الاقتصاد الصهيونى من ثبات فى الوقت الحاضر فإن المرء ليلحظ كثيراً من نقاط الضعف القديمة ، ولا بد لهذه النقاط أن تظهر يوماً وتؤثر فى حياة اليهود تأثيراً كبيراً . فمن مظاهر الضعف ذلك الدين العظيم الذى تغرق به المستعمرات الزراعية حتى لقد قدر دين المستعمرات الزراعية التابعة لمنظمة الهستدروت اليهودية وحدها بأربعة عشر مليون جنيه فى العام الماضى ، وقد أظهرت حسابات المستعمرات اليهودية الزراعية أن أكثر من ثمانين فى المائة منها يتحمل خسارة سنوية غير قليلة . كما أن الصناعة اليهودية قد عادت إلى شىء من الارتباك منذ نهاية الحرب وعودة الاتصال مع البلاد الصناعية الأجنبية وقد زاد فى هذا الارتباك مقاطعة البلاد العربية للبضائع الصهيونية .

وقد بذل اليهود جهوداً عظيمة لتصريف منتوجاتهم فى الأقطار العربية المختلفة وتوسلوا لذلك بوسائل مختلفة . فمن ذلك وسيلة إغراق الأسواق العربية ببضائع صهيونية رخيصة ، حتى لقد كان الكثير من المنتجات الصهيونية يباع فى فلسطين بثمن أغلى من ثمنه فى أسواق الأقطار العربية الأخرى ، وقد استعملت هذه الطريقة قبل الحرب عدة شركات يهودية منها شركة الأسمنت التى استطاعت أن تبيع الأسمنت فى سوريا ولبنان بما يقرب من نصف ثمنه فى فلسطين ومكنها من ذلك الحماية الكبيرة التى فرضتها حكومة فلسطين على الأسمنت المستورد من الخارج . كما توسل اليهود أيضاً بوسائل الدعاية والإعلان لنشر بضائعهم فى مختلف الأسواق العربية ، وساعدهم على ذلك أن كثيراً من كبار التجار والبائعين فى الأسواق العربية كان من اليهود .

إلا أن الجامعة العربية قد وضعت حداً نهائياً لهذه المحاولات بقرارها مقاطعة البضائع الصهيونية كما سنرى .

وأخيراً فقد نجح اليهود أيضاً فى الاستيلاء على قسم كبير من أراضى فلسطين الزراعية وفى إجلاء العرب عنها وفى خلق طبقة كبيرة من الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً .

ويقدر الآن أن ما يملكه اليهود من الأراضى الزراعية فى فلسطين يبلغ حوالى مليونى

العالمية ، وكانت صناعة الموالح أحد الأركان الأساسية للحياة الاقتصادية اليهودية . وهناك أسباب أخرى بالطبع مثل سوء المواصلات ومقاطعة العرب وسواها . ولكن هذه الفترة انتهت باعلان الحرب التى قطعت فلسطين وكثيراً من البلاد العربية المجاورة عن مصادر الإنتاج الصناعى فى العالم ، فانتهز اليهود الفرصة وأحيوا كثيراً من الصناعات الميتة وأنشأوا صناعات أخرى ، جنوا منها فى فترة الحرب أرباحاً طائلة .

وبالرغم مما يبدو على الاقتصاد الصهيونى من ثبات فى الوقت الحاضر فإن المرء ليلحظ كثيراً من نقاط الضعف القديمة ، ولا بد لهذه النقاط أن تظهر يوماً وتؤثر فى حياة اليهود تأثيراً كبيراً . فمن مظاهر الضعف ذلك الدين العظيم الذى تغرق به المستعمرات الزراعية حتى لقد قدر دين المستعمرات الزراعية التابعة لمنظمة الهستدروت اليهودية وحدها بأربعة عشر مليون جنيه فى العام الماضى ، وقد أظهرت حسابات المستعمرات اليهودية الزراعية أن أكثر من ثمانين فى المائة منها يتحمل خسارة سنوية غير قليلة . كما أن الصناعة اليهودية قد عادت إلى شىء من الارتباك منذ نهاية الحرب وعودة الاتصال مع البلاد الصناعية الأجنبية وقد زاد فى هذا الارتباك مقاطعة البلاد العربية للبضائع الصهيونية .

وقد بذل اليهود جهوداً عظيمة لتصريف منتوجاتهم فى الأقطار العربية المختلفة وتوسلوا لذلك بوسائل مختلفة . فمن ذلك وسيلة إغراق الأسواق العربية ببضائع صهيونية رخيصة ، حتى لقد كان الكثير من المنتجات الصهيونية يباع فى فلسطين بثمن أغلى من ثمنه فى أسواق الأقطار العربية الأخرى ، وقد استعملت هذه الطريقة قبل الحرب عدة شركات يهودية منها شركة الأسمنت التى استطاعت أن تبيع الأسمنت فى سوريا ولبنان بما يقرب من نصف ثمنه فى فلسطين ومكنها من ذلك الحماية الكبيرة التى فرضتها حكومة فلسطين على الأسمنت المستورد من الخارج . كما توسل اليهود أيضاً بوسائل الدعاية والإعلان لنشر بضائعهم فى مختلف الأسواق العربية ، وساعدهم على ذلك أن كثيراً من كبار التجار والبائعين فى الأسواق العربية كان من اليهود .

إلا أن الجامعة العربية قد وضعت حداً نهائياً لهذه المحاولات بقرارها مقاطعة البضائع الصهيونية كما سنرى .

وأخيراً فقد نجح اليهود أيضاً فى الاستيلاء على قسم كبير من أراضى فلسطين الزراعية وفى إجلاء العرب عنها وفى خلق طبقة كبيرة من الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً .

ويقدر الآن أن ما يملكه اليهود من الأراضى الزراعية فى فلسطين يبلغ حوالى مليونى

دونم ، من مجموع ثمانية ملايين دونم تصلح للزراعة فى فلسطين بأكملها ، أى أن اليهود يملكون ربع الأراضى الزراعية فى فلسطين ، إلا أن الأراضى التى يملكونها تفوق الربع بكثير ، فهى أجود أراضى فلسطين وأخصبها ، وكلها تقع فى السهول الغنية بتربتها ، والتى يتوفر لها الماء ، إما بواسطة الآبار الأرتوازية ، أو الأنهار والجداول ، أو مياه المطر . وتقع أكثر هذه الأراضى فى السهل الساحلى ومرج ابن عامر وسهل الأردن والحولة ، وهى سهول فلسطين الرئيسية . فالواقع إذن أن قيمة الأراضى الزراعية التى يملكها اليهود تزيد على ثلث الأراضى الزراعية فى فلسطين .

وقد كانت مشكلة الأراضى فى فلسطين إحدى المشاكل الحادة التى أدت إلى الاضطراب والثورات ، ولذلك فقد قام لتحقيقها عدة لجان بريطانية ، بعضها تخصص فى التحقيق بها وحدها ، وكان أهم تقرير كتب عنها ذلك التقرير الذى كتبه الخبير البريطانى جون هوب سمسون سنة ١٩٣٠ ، فقد أوضح بجلاء أن الأراضى التى بيد العرب قليلة جداً وتنقص عن حاجتهم الزراعية بكثير ، ودعا إلى تدارك الأمر بسرعة ، وأظهر أن أكثر من تسعة وعشرين بالمئة من الفلاحين العرب لا يملكون أرضاً على الإطلاق ، ولذلك يعتمدون على الأعمال الزراعية الموسمية أو على مساعدة الأقارب ، أو يضطرون إلى النزوح للمدن ، والمدن تكون بدورها مكتظة بالسكان ، فلا يجدون فيها العمل الذى يبحثون عنه . وأوضح التقرير أيضاً أن المزارعين العرب الذين يملكون الأرض لا يملكون منها ما يكفى لسد أودهم ، ولذا تراهم غارقين بالديون ، ولا بد أن يضطر الكثيرون منهم بسبب ديونهم هذه إلى بيع أراضيهم . وأظهرت لجنة أخرى ألفت للتحقيق فى أحوال المزارعين العرب وهى لجنة جونسون كروسبى أن معدل دين المزارع العربى يزيد على دخله لمدة سنة كاملة ، وأن معدل ما يملك من الأرض يبلغ نصف ما يحتاج . وكثيراً ما وجه اللوم إلى عرب فلسطين واعتبروا مسئولين عن بيع أراضيهم ، ومستحقين للنتائج المترتبة على هذا البيع . ولكن درس مشكلة الأراضى فى فلسطين يظهر لنا بجلاء أن عرب فلسطين لم يبيعوا إلا قسما قليلا من الأراضى لا يزيد فى مجموعه على ربع ما يملكه اليهود . فقد كان اليهود يملكون حوالى ٦٥٠ ألف دونم فى فلسطين قبل حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ ، وقبل أن تظهر الصهيونية بشكلها السافر . ثم اشترى اليهود بعيد تلك الحرب ما يقرب من ٧٠٠ ألف دونم من عدد من الإقطاعيين اللبنانيين والسوريين الذين لم يسكنوا فلسطين فى يوم من الأيام ، وكان أكثرهم من العائلات التى لم تعرف الوطنية ولم يكن يهمها فى الحياة سوى الملاذ والتشبه بالأجانب .

وكان انتشار النظام الإقطاعى ، أى ملكيات الأراضى الكبيرة ، أحد العوامل التى مكنت اليهود من شراء صفقات كبيرة من الأرض بإغراء عدد قليل من الناس . أما الفلاح الفلسطينى فلم يبع من الأرض إلا مساحات قليلة اضطرته إلى بيعها أحواله المالية الصعبة ، وكان البيع يجرى فى الغالب إلى سمسار اشتراه اليهود بأموالهم ويبيعها السمسار بدوره إلى اليهود .

وبما أن حكومة فلسطين مكلفة بتسهيل إنشاء الوطن القومى اليهودى ، فإنها لم تفعل شيئاً يستحق الذكر لحماية الفلاح العربى من الدائن والسمسار أو للمحافظة على أرضه . وقد سنت فى سنة ١٩٤٠ قانونا لتنظيم انتقال الأراضى فى فلسطين قسمت فيها البلاد إلى ثلاث مناطق — منطقة يمنع فيها بيع الأراضى إلا لعربى فلسطينى — وأخرى يسمح فيها البيع لغير العرب الفلسطينيين بشرط موافقة المندوب السامى — وثالثة يسمح فيها لليهود بشراء الأراضى . وقد وجد اليهود طرقا عديدة للاحتيال على هذا القانون ، ولم تفعل الحكومة شيئاً إزاء تلك الطرق ، فاستمر تسرب الأراضى إلى اليهود فى جميع المناطق .

لقد استعرضنا فيما تقدم مدى نجاح اليهود فى تحقيق الأهداف التى جعلوا من الاقتصاد وسيلة لتحقيقها . وهو كما نرى نجاح خطير مخيف ، من العبث التقليل من أهميته والحط من شأنه ، ولنتم نظرتنا الآن إلى الصورة لنرى ما فعله العرب لمكافحة هذه الأهداف عن طريق الاقتصاد .

قلنا فيما تقدم بأن ما لدى العرب من الوسائل المادية والفنية يقل كثيراً عما لدى اليهود ، ولذلك فإن عرب فلسطين وحدهم لا يستطيعون بوسائلهم المادية المحدودة مقاومة تيار قوى جارف كهذا . ومع ذلك فإنهم لم يقفوا مكتوفى الأيدى وحاولوا ، جهدهم ، العمل بالقليل الذى لديهم .

وكان واجب العرب الأول بالطبع أن يقووا جهازهم الاقتصادى حتى يستطيع الثبات أمام الجهاز اليهودى ، وحتى يساعدهم على الصمود السياسى . ولئن كانت لدى اليهود الميزات المتقدمة فإن لدى العرب ميزة على الأقل ، وهى أن أجور العمال عندهم أقل بكثير مما هى عند اليهود ، وهذا يجعل تكاليف الإنتاج عندهم أقل . وقد استطاع العرب أيضاً توسيع صناعتهم ، فبعد أن كان رأسمالها سنة ١٩١٨ لا يتجاوز مليون جنيه أصبح الآن يقرب خمسة ملايين أى أن الصناعة العربية تبلغ ثلث الصناعة اليهودية ، كما استطاع العرب أيضاً توسيع زراعة الوالح ، وهم الآن يملكون ما يقرب من ٥٥ فى المائة من موالح فلسطين ، ويبلغ مجموع ما وظفوه فى تلك الزراعة عشرة ملايين جنيه . إلا أن الموالح قد تأثرت كثيراً بسبب عدم تصديرها طول مدة

الحرب ، ولم يصدر جميع ما أنتجته فلسطين من الموالح منذ سنة ١٩٣٩ إلا فى هـذا الموسم (١٩٤٧ — ٤٨) . وقد حلت بمزارعى الموالح خسائر كثيرة مدة الحرب ، ولئن صمدت هذه الزراعة ، ولم تزل تماماً فى فلسطين ، فكثير من الفضل يعود إلى القروض التى دفعتها حكومة فلسطين لمزارعى الموالح خلال مدة الحرب . ولعله يصح القول أنه لو لم يكن لليهود نصف بيارات البرتقال فى فلسطين لما دفعت الحكومة شيئاً من القروض لمساعدة هذه الزراعة .

إلا أن الجهاز الاقتصادى العربى فى فلسطين يحتاج إلى دعم قوى من دول الجامعة العربية ، وإلى مساهمة هذه الدول فى إنشاء المشاريع الاقتصادية لدى عرب فلسطين ، فمقاومة الاقتصاد اليهودى السلبية بمقاطعة البضائع الصهيونية لا تكفى ، بل يجب دعم هـذا المجهود السلبى بمجهود إيجابى . وهذا يقودنا إلى نقطة أخرى ، وهى النقطة الوحيدة التى حالف العرب فيها نجاح تام فى كفاحهم الاقتصادى ضد الصهيونية ، وهى مقاطعة البضائع الصهيونية . فقد قررت الجامعة العربية فى جلستها المنعقدة فى ٢٨ ذى الحجة ١٣٦٤ هجرية الموافق ٤٥/١٢/٣ ، أن تقوم جميع الدول العربية بمقاطعة البضائع الصهيونية ، وأن تمنع استيرادها إلى بلادها منعاً باتا . وقد أصدرت الحكومات العربية فوراً القوانين لتنفيذ هذا القرار وألفت لجنة من الجامعة للاشراف على أعمال المقاطعة . ولا شك أن الدول العربية قد نجحت فى تطبيق هذا القرار . وقد حاول الصهيونيون الاحتيال على قوانين الدول العربية ، كمحاولتهم الاحتيال على قوانين حكومة فلسطين بشأن منع بيع الأراضى لليهود ، فأخذوا يرسلون البضائع إلى أقطار غير عربية أولا (كقبرص) ثم يصدرونها إلى الأقطار العربية على أنها بضائع غير صهيونية ، كما حاولوا تهريب هذه البضائع . ولكن هذه المحاولات لم تنل نجاحا يستحق الذكر لأن الدول العربية اتخذت ما يلزم من الإجراءات لإحباطها من جهة ، ولأن مثل هذه الطرق يزيد فى تكاليف البضائع الصهيونية فيجعل تصريفها فى الأسواق العربية صعباً نظراً لغلائها . ثم اتخذت بعض الحكومات العربية إجراءات أخرى لتضييق الخناق على الاقتصاد الصهيونى ، وذلك بمنع تصدير المواد الأولية إلى فلسطين لكيلا يستعملها اليهود فى صناعتهم ، ثم قررت حكومة مصر اتخاذ خطوة أخرى بمنعها مرور البضائع بطريق الترانزيت فى مصر سواء كانت ذاهبة إلى الصهيونية أو خارجة منهم .

وقد كان من أثر هذه الإجراءات أن اختفت البضائع الصهيونية من الأسواق العربية اختفاء تاما تقريباً ، وزال أمل اليهود فى أن يجعلوا من الأقطار العربية سوقا ، وهبطت صادرات فلسطين إلى الأقطار العربية فى السنتين الأخيرتين هبوطاً عظيماً كبيراً . وقد أثر ذلك على

الصناعات اليهودية ، فأصبحت صناعة النسيج تعانى أزمة حادة وأغلق كثير من مصانع النسيج أبوابه ، كما اختفت صناعة الماس تماما ، وارتبك أكثر الصناعات اليهودية ، وراح اليهود يشنون حملة دعاية واسعة ضد الأقطار العربية ويحاولون التفتيش عن أسواق أخرى فى البلقان وتركيا وسواها ، دون نجاح يستحق الذكر . وقد ساعد على هذا الارتباك الهام أن مصادر الإنتاج الرئيسية فى العالم قد أعيد فتحها وأصبح من الممكن استيراد البضائع منها إلى الأسواق العربية . والبضائع التى ينتجها الصهيونيون تعجز عن الصمود أمام منافسة حرة مع البضائع الأوروبية والأميركية نظراً لارتفاع تكاليف الأولى ولعدم جودتها إذا ما قيست بالأخيرة .

ومن الصعب تقدير أثر المقاطعة العربية فى الاقتصاد الصهيونى تقديراً دقيقاً ، ولكن المعتقد أنه إذا ما ثابر العرب على هذه المقاطعة ، فإن أثرها سيتضح بجلاء عظيم فى المستقبل وسيكون من نتائج المقاطعة العربية مضاعفة متاعب الاقتصاد الصهيونى وزيادة إرباكه .

إلا أن فى طرق تنفيذ المقاطعة حلقات ضعيفة يجب زيادة الاهتمام بها وتقويتها .

ننتقل الآن إلى كفاح العرب لمنع تسرب الأراضى العربية إلى اليهود . سبق أن قلنا إن معظم ما اشتراه اليهود من الأراضى كان فى البدء ملكا لجماعة من الاقطاعيين غير الفلسطينيين وان الفلاح الفلسطينى متعلق بأرضه لم يبع إلا القليل منها ، وكان بيعه لها ناشئا عن شدة حاجته إلى المال وتغرير بعض الخونة به . وقد قام العرب بصراع سياسى قوى للحصول على تشريع لمنع تسرب الأراضى إلى اليهود فأسفر هذا الصراع عن سن قانون سنة ١٩٤٠ سبقت الإشارة إليه .

وقد أدرك العرب أيضا أنه إلى جانب الصراع السياسى يجب أن يقوموا بصراع اقتصادى فى سبيل تحقيق الغاية نفسها ، ومن الواضح أنه ما دام سبب بيع الأراضى هو الحاجة أو الإغراء ، فيجب على أى مشروع عربى أن يواجه هذين الاحتمالين حتى يتحقق له النجاح ، فتزال الحاجة التى قد تدعو إلى بيع الأراضى ، وتشترى الهيئات العربية الأرض التى تتعرض للبيع بسبب الإغراء . وكانت أول محاولة عربية لإنقاذ المزارع العربى من المرابى وتأمين الدين له بفوائد معقولة هى إنشاء البنك الزراعى العربى سنة ١٩٣٣ ، وقد أشرفت الهيئات الوطنية على تأسيس هذا البنك ، وقام المتمولون العرب بشراء أسهمه . إلا أن هذا البنك قد فشل ، وبعد أن عمل سنوات قليلة كبنك زراعى انقلب إلى بنك تجارى عادى سنة ١٩٤٢ وغير اسمه فأصبح يدعى بنك الأمة العربية . وكانت أسباب فشله كبنك زراعى ما يلى :

١ — تضطر البنوك الزراعية إلى فتح فروع كثيرة ، تجعل تكاليف البنك مرتفعة ،

ويزيد فى كثرة التكاليف أن مجموع الدين انقسم إلى صفقات صغيرة كثيرة العدد .

٢ — يصعب التأكد من أن الفلاح يستطيع تسديد دينه فى المستقبل ، خصوصاً وأنه لا يمكن مراقبة إنفاقه للدين ، فكثيراً ما يغرّق الفلاح نفسه بالدين ، دون أن ينفق الأموال المستقرضة فى الأغراض الإنتاجية ، بل ينفقها فى سبيل استهلاكه ، كاقامة الولائم والأعراس والحج ، وفى سبيل مخاصمة الغير وما شابه ذلك . ولذا تجده بعد الاستدانة أقل إنتاجاً وأكثر عجزا عن تسديد الدين .

وهذه الأسباب تقف فى وجه نجاح أى بنك زراعى للفلاحين العرب فى فلسطين إذا ما أقيم هذا البنك على أساس تجارى .

ولم يكن حظ المحاولة العربية الثانية فى كفاح بيع الأراضى لليهود بأحسن من حظ الأولى . وكانت هذه المحاولة هى شراء الأراضى العربية المهددة بالبيع لليهود بأموال تجمع من العرب عن طريق التبرع . وقد أنشئت لجمع الأموال وشراء الأراضى مؤسسة دعيت (صندوق الأمة العربية) فأنقذ الشىء القليل من الدنمات (الدونم النظامى ألف متر مربع) .

إلا أن مئات الألوف من الدونمات التى كان العرب يملكونها تسربت فى هذه الأثناء إلى اليهود دون أن يستطيع صندوق الأمة العربية عمل شىء لإنقاذها . أما سبب فشله فيرجع إلى أن الأموال التى يجمعها لإنقاذ الأراضى المهددة لا تقاس بحال من الأحوال بالأموال التى يدفعها اليهود فى سبيل الحصول عليها ، خصوصا وأن موارد صندوق الأمة العربية كانت تأتى من عرب فلسطين وحدهم بينما يجمع اليهود الأموال من جميع اليهود فى مختلف أقطار العالم . واليهود ، كما نعلم ، هم أكثر الناس ثراء فى كل قطر ، ولن يستطيع عرب فلسطين بحال من الأحوال مجاراة اليهود فى جمع الأموال ، ولذلك فإن الأثمان التى تستطيع الهيئات العربية دفعها تقل كثيراً عما يستطيع اليهود دفعه ، ولا تكفى إلا لجزء من الأراضى المهددة .

وقد قدم للجامعة العربية فى سنة ١٩٤٥ مشروع لإنقاذ الأراضى فى فلسطين ، يحاول تجنب الصعوبات التى لاقتها المشاريع سابقا وذلك هو « المشروع الإنشائى العربى » ، الذى قدمه الأستاذ موسى العلمى مندوب فلسطين بالجامعة العربية حينذاك . ويقوم هذا المشروع على أساس الاعتراف بأن ما لدى العرب من الوسائل المادية لا يكفى لشراء الأراضى العربية المهددة فى فلسطين ، كما أن مثل هذا الشراء غير مرغوب فيه لأنه لا يفعل شيئا للفلاح بل يحوله من مالك إلى أجير ، ويعترف المشروع أيضا بسوء حالة الفلاح الاقتصادية والاجتماعية ، ويحاول معالجة خطر تسرب الأراضى وسوء حال الفلاح فى آن واحد وبأقل التكاليف .

وطريقة المشروع فى ذلك أنه يقدم خدمات مجانية الآن للفلاحين ، كزرع الأشجار وحفر الآبار وتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية بينهم عامة ، مقابل أخذه عليهم تعهدا قانونيا ببقاء الأرض فى أيديهم فلايستطيعون بيعها لليهود . أما فى الأحوال التى تتعرض فيها الأراضى للبيع بسبب الإغراء ، فيشترى المشروع الإنشائى هذه الأرض على أن يعيد بيعها لصغار الفلاحين حالا وبشروط معتدلة تراعى فيها مصالحهم ، مع أخذ التعهدات القانونية لمنع بيعها المستقبل . فيكون من نتيجة هذا المشروع تثبيت الفلاح فى أرضه ، وإبقائه مالكا لها ، بل وجعله مالكا حينما لم يكن كذلك من قبل ، وتحسين أحواله فى آن واحد . والتكاليف اللازمة لإقناع الفلاح بإعطائه تعهد قانونى هو فى الواقع لمصلحته ، هى تكاليف قليلة ، تقل كثيرا عن الثمن اللازم لشراء الأرض . ثم إن هذا التعهد يضمن عدم بيع الأرض فى المستقبل أمام أى إغراء . وقد قدر الأستاذ العلمى النفقات اللازمة لتحقيق مشروعه فى جميع أنحاء فلسطين بخمسة ملايين تدفعها الحكومة والشعوب العربية فى خمس سنوات ، تصبح بعدها جميع أراضى العرب فى فلسطين آمنة من الخطر ، ويصبح بعدها الفلاحون العرب فى مستوى اجتماعى يضارع مستوى الفلاحين فى أرقى البلدان . وقد قدم للجامعة العربية فى الوقت نفسه مشروع آخر وضعه سعادة الدكتور حافظ عفيفى باشا ، يقوم على أساس إنشاء شركة عقارية برأسمال قدره مليون جنيه ، تضمن الدول العربية الربح بأسهمها بنسبة مئوية معينة ، ولمدة من الزمن وتساهم بربع مليون ليكون احتياطا لها مقابل ضمان الربح . وتقوم هذه الشركة بنوعين من العمل أولهما تيسير القروض للفلاحين وثانيهما شراء الأراضى واستثمارها ، فهى فى الشق الأول من أهدافها تشبه البنك الزراعى العربى وفى الشق الثانى تشبه مشروع صندوق الأمة . ثم إن هذه الشركة فوق هذا وذاك ستحاول إجراء أعمالها على أساس تجارى .

وقد أقرت الجامعة العربية المشروعين فى آن واحد وتركت للدول العربية أن تختار كل منهما ماتشاء ، فاختارت الحكومة العراقية المشروع الإنشائى ودفعت للجمعية التى تأسست فى القدس لتنفيذه مبلغ ربع مليون جنيه ، واختارت باقى الحكومات العربية مشروع الشركة العقارية ودفعت كل منها قسطا من احتياطها ، وقد دفعت حكومة العراق أيضا حصتها من احتياط الشركة ، بالإضافة إلى ما دفعته للمشروع الإنشائى .

وقد لاقى المشروع الإنشائى صعوبات سياسية عظيمة . كما أن الأموال المدفوعة له لا تؤمن قيامه بأعماله الواسعة النطاق التى كان المشروع يهدف إليها بالأصل . ومع ذلك فقد كانت تعد العدة للبدء بأعماله حينما فاجأته الاضطرابات الحالية فتوقف العمل فيه موقتا .

وقد أسست الشركة العقارية وطرحت أسهمها للبيع ولكن الاضطرابات أيضا فاجأتها فلم تعمل فى فلسطين حتى الآن .

الخاتمـــة

رأينا فيما تقدم أن اليهود قد جعلوا من الاقتصاد أداة لتحقيق هدف سياسى وأنهم بفضل ذلك قد نجحوا فى إحراز قسم كبير من أهدافهم . ولو بنوا مشروعاتهم على أساس المقاييس الاقتصادية من ربح وخسارة لأحجموا عن كثير منها . وقد بذلوا فى سبيل محاولتهم لإنشاء دولة لهم فى فلسطين بسخاء ما بعده سخاء .

ورأينا أيضا أن موارد عرب فلسطين ضئيلة لا تقاس بما لدى اليهود ، وأنها غير قادرة وحدها على صد هذا الغزو الاقتصادى . لذلك لا يمكن الوقوف فى وجه هذا الغزو إلا بمؤازرة من البلاد العربية . ولكى تكون هذه المؤازرة فعالة يجب أن تجرى أيضا على أساس سياسى ودون التقيد بالمقاييس الاقتصادية . ويجب أن يكون البذل فيها بسخاء ، وأن يكون هدفها تقوية الاقتصاد العربى فى فلسطين فى سائر فروعه والحيلولة دون تسرب الأراضى العربية إلى اليهود مهما كلف الأمر .

ولئن كان الإجراء السياسى الذى أقرته الجامعة العربية فى سبيل كسب المعركة الاقتصادية وهو مقاطعة البضائع الصهيونية ، إجراء سليما وقويا وفعالا ، فإن الإجراء الاقتصادى الذى قلت به حتى الآن وهو مشروع الشركة العقارية إجراء ضعيف غير كاف ، وذلك لأنه بنى على أساس تجارى لا على أساس التبرع بسخاء ، ولأن ما خصص له من الأموال غير كاف وليس هناك شك فى أن مصير المعركة الاقتصادية يتوقف إلى حد كبير على نتيجة المعركة السياسية الحربيـة فان نجح العرب فى هذه المعركة كما نأمل فحينئذ يمكن وضع فلسطين فى أحوال تمكن من ربح المعركة الاقتصادية . ولذلك فان ما أنفقته الدول العربية وتنفقه فى كسب المعركة السياسية الحربية إجراء سليم يؤدى فى النهاية إلى إحراز النصر فى جميع النواحى الأخرى .

برهان راغب الدجانى